

المصدر الثاني: السنة النبوية. السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، وسنجد الكلام حول هذا المصدر من خلال أربعة مباحث. كلمة السنة في اللغة تطلق على السيرة والطريقة. 1 وفي الاصطلاح الشرعي: كل ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير. من خلال تعريف السنة يتبين لنا أنها تنقسم إلى عدة أقسام، وهي: أ – السنة القولية: وهي الأحاديث التي نطق بها الرسول صلى الله عليه وسلم في مختلف الأحوال ونقلت إلينا بلفظها، مثل قوله صلى الله عليه وسلم: "إنما الأعمال بالنيات". 3 ب – السنة الفعلية: وهي كل ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من أفعال، أو سكنت عن إنكاره بعد أن صدر أمامه، أو ظهر منه ما يدل على استحسانه والرضا به، إقراره صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد رضي الله عنه حينما أكل الضب أمامه ولم ينكر عليه، 3 أخرجه البخاري في صحيحه، لقد اكتسبت السنة النبوية حجيتها من القرآن الكريم ذاته الذي هو حجة الله على عباده، ويتبين لنا كونها حجة من خلال عدة أوجه مذكورة في القرآن، وإليك بيان شيء منها: الوجه الأول: إخبار القرآن بأن النبي صلى الله عليه وسلم لا ينطق في أمور التشريع إلا بالوحي.

قالا لله عز وجل: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۖ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ وَهِيَ وَالْأَفْقُ الْأَعْلَىٰ﴾ [النجم: 3-4] قاله سبحانه وتعالى يخبر أن كل ما نطق به نبيهم صلى الله عليه وسلم – فإمورا للتشريع – هو وح يمينه سبحانه إليه، قال ابن حزم رحمه الله: "لما بينا أن القرآن هو الأصل المرجوع إليه في الشرائع؛ نظرنا فيه – أي في القرآن – فوجدنا فيه إيجاب طاعة ما أم رنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجدناه عز وجل يقول فيه واصفا لرسوله صلى الله عليه وسلم ﴿وما ينطق عن الهوى﴾* إن هو إلا وحي يوحى﴾ فص احلنا بذلك أنالوحيينقسمنا لله عز وجل إلى رسوله صلى الله عليه وسلم على قسمين: أحدهما: وح ي متلو مؤلف تأليفا معجز النظام – أي معجزا في ألفاظه – وهو القرآن، والثاني: وح ي مروي منقول غير مؤلف ولا معجز النظام ولا متلو لكنه مقروء، وهو المبين عن الله عز وجل مراده منا، الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا" 5 وهناك أمور نطق بها الرسول صلى الله عليه وسلم اجتهادا منه، وهذا الاجتهاد قد أذن الله به لرسوله صلى الله عليه وسلم، وهو ح ق أيضا إذا أقره الله سبحانه على هذا الاجتهاد، قال ابن عثيمين رحمه الله: "﴿وما ينطق عن الهوى﴾ أي: لا يتكلم بشيء صادر عن الهوى بأي حال من الأحوال، فما حكم بشيء من أجل الهوى، وما اجتهد به صلى الله عليه وسلم اجتهادا يريد به المصلحة، الثاني: أن ينطق بالسنة الموحاة إليه التي أقرها الله تعالى على لسانه. الثالث: أن ينطق باجتهاد لا يريد به إلا المصلحة. فالنبي صلى الله عليه وسلم لا يمكن أن يتكلم عن هوى، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَ وَاللَّعْلَ لِيُذَكِّرَ الَّذِينَ لَمْ يَرْجِعُوا إِلَى اللَّهِ وَأُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: 113] – وذكر سبحانه وتعالى أنه بعث رسوله صلى الله عليه وسلم لكي يتلو على الناس آيات القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿لَقَدْ دَمَّ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَ وَاللَّعْلَ لِيُذَكِّرَ الَّذِينَ لَمْ يَرْجِعُوا إِلَى اللَّهِ وَأُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: 113] – وقال سبحانه مخاطبا أمهات المؤمنين رضي الله عنهن وأرضاهن: ﴿وَأَذْكُرَنَّ مَا يَتْلَىٰ فِي بَيْوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَ إِنْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَ وَاللَّعْلَ لِيُذَكِّرَ الَّذِينَ لَمْ يَرْجِعُوا إِلَى اللَّهِ وَأُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأحزاب: 34] قال ابن جرير الطبري رحمه الله في تفسير الآية الكريمة: "وأذکر رنا ما يقرأ في بيوتك ان من آيات الله والحكمة، ذلك رنا الله مناه على خ لقه بتعليمهم من أهل العلم بالق ران يقول: الحكمة سنة رسول الله، لأن القرآن ذكر وأتب عته الحكمة، وذلك رنا الله مناه على خ لقه بتعليمهم الكتاب والحكمة، وحتام على الناس اتباع أمره، فلا يجوز أن يقال لقول وذلك أن الله ج ع ل الإيمان برسوله صلى الله عليه وسلم مقرونا بالإيمان به سبحانه وتعالى". الوجه الثالث: الآيات الكثيرة في كتاب الله عز وجل والتي فيها الأمر بطاعته صلى الله عليه وسلم من مخالفة أمره. أولا: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: 59] أ / ففي هذه الآية يأمر الله تعالى جميع المؤمنين – سواء من كان منهم في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من يأتي بعد زمانه –

حجبتها، ويزعمون الاكتفاء بالقرآن عنها، المؤيد بالوحي صلى الله عليه وسلم، فعن المقدام بن معد يكرب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "ألا إني أوتيت الكتاب، ألا يوشك رجل شرب عان على أري كته يقول على م ب هذا القرآن فما وجدتم فيهم من حلال فاحلوه، وما وجدتم فيهم من حرام فحرموه" 25 وفي رواية أنه قال في آخره: "ألا وإن ما حارم رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما حارم الله". وعن أبي رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "لألفينا أهدمنا كذا على أري كته، ما وجدنا في كتاب الله إلا ما حارمنا" 27 ومعنى: لا ألفين، للسنة النبوية مع القرآن الكريم أحوال ثلاثة، وهي: أولاً: سنة مؤكدة لما جاء في القرآن الكريم. مثاله: التأكيد على وجوب إقامة الصلوات وإيتاء الزكاة وصوم رمضان والحج. والتأكيد على تحريم الزنا وقتل النفس بغير حق وعقوق الوالدين. حديث رقم (4605) وجاءت كذلك بتفصيل أحكام الزكاة من حيث الأموال التي تزكى، الخ. وهي تشمل من أطراف الأصابع إلى مفصل الكتف، د - توضيح المشكل: قد ترد بعض الآيات من القرآن الكريم، ومن أمثلة ذلك أنه لما نزل قوله تعالى: {الذي آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأجر من وراءهم وهم هم هدون} [الأنعام: 82] شاق ذلك على أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انظر: السنن الكبرى للبيهقي (8 / 470) طبعة: دار الكتب العلمية. أبواب الفرائض، وسلام، الأتسمعون بالقول للقمآن: {إنا لشركك لظلم عظيم}. وحصل عليها الإجماع؛ الأخذ بالسنة التي تأتي بأحكام لم تذكر في القرآن، ولهذا أمثلة كثيرة جداً في التشريع، وتحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح، وتحريم أكل ذوات الأنياب من السباع وذوات المخالب من الطيور، والتحريم بالرضاع ما يحرم من النسب، المبحث الرابع: معايير وشروط الحديث الصحيح. يأتي السؤال المهم: ما هو المعيار الذي نثبت من خلاله صحة الحديث حتى يكون مقبولاً؟ وللإجابة على هذا السؤال نقدم بمقدمة فنقول: إن علماء الحديث رحمهم الله أدركوا في أوقات مبكرة ضرورة التمييز بين المرويات، ومعرفة المقبول من المردود، 31 109، ولقد كان هذا التوجيه النبوي ونحوه من التوجيهات هو الدافع لهم على تدوين السنة النبوية وكتابتها وجمعها ومعرفة أحوال رواتها ووضع قواعد هذا العلم الشريف، علم مصطلح الحديث. ويقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: يا ابن عباس، وأصغرتنا إلهيه بأذننا، لم تأخذ من الناس إلا ما نعرف. فنلاحظ في هذه الرواية احتياط الصحابي الجليل عبدالله بن عباس رضي الله عنهما في قبول الخبر، وعدم قبول الخبر إلا بعد معرفة ناقله. وروى مسلم أيضاً في مقدمة صحيحه أخباراً أخرى تدل على هذا المعنى الذي ذكرناه، ومن ذلك: فأنظروا عامنثاً خذون دينكم. وقال أيضاً: "لم يكونوا يَسألون عن الإسناد، فلأما وقعت ألفتة، قالوا: سموا لنا رجالك، فبين ظر إلى أهل السنة في أخذ حديثه، وهو مع هذا يقول هذا الكلام وينقل لنا أنهم كانوا لا يقبلون الرواية إلا بعد معرفة إسنادها والتأكد من عدالة ناقلها. - وعن عبدالله بن المبارك رحمه الله أنه قال: "الإسناد من الدين، وعن نشأة وأطوار التدوين فيها، طويلاً جداً، والمراد بالعدالة: استقامة سلوك الإنسان في الظاهر، وبعده عن أسباب الفسق، بعيداً عما يصير به فاسقاً؛ حكم له بالعدالة، والدليل على اشتراط عدالة الراوي قوله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا} إن جاءكم من فاسق بن باء [الحجرات: 6] فدللت هذه الآية على التثبت والتبين وعدم قبول خبر الفاسق. واشترط الله في الشهود أن يكونوا عدولاً، الشرط الثاني: ضبط الراوي. 32 انظر: مقدمة صحيح مسلم (1 / 12 - 15) 33 يوصى الطالب بالرجوع إلى كتاب تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره، للدكتور محمد مطر الزهراني رحمه الله. ويمكن للطالب مراجعة كتاب نزهة النظر في شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر رحمه الله. بل لا بد أن يكون الراوي من أهل الضبط والحفظ والإتقان، ومع هذا قيل فيه: إنه ضعيف الحديث! وهذا يدل على احتياط العلماء في باب الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. والضبط نوعان: أ - ضبط صدر: بأن يكون الراوي ضابطاً لما سمعه، أو كثرة الغلط؛ فإن حديثه في حكم المردود. كيف يعرف علماء الحديث ضبط الراوي وإتقانه؟ يدرك العلماء ذلك من خلال اختبار الراوي، وأيضاً من خلال عرض روايات هذا الراوي ومقارنتها برواية الثقات الحفاظ الأثبات، وفي بيان ذلك يقول ابن الصلاح رحمه الله في كتابه علوم الحديث: "يعرفك ونال راوي ضابطاً بأن نعتب رواياته بروايات الثقات الهم عروفي بالاضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته وافقة - ولو من حديث الهم عنى - لرَوَاياته، وإن وجدنا كثر الهم خالفه له؛ 35 الشرط الثالث: اتصال السند. 35 انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، صفحة (106) تحقيق: نور الدين عتر، طبعة: دار الفكر. غيره. وسمى الهم اسنداً؛ أي: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء". هذا الحديث أنه في حكم المردود. الشرط الرابع: السلامة من الشذوذ. والمقصود بالحديث الشاذ عند العلماء هو: مخالفة الثقة لرواية من هو أوثق وأضبط منه، أو مخالفة الثقة لرواية الثقات. وهذا الشرط في الحقيقة يبين لنا دقة منهج العلماء في قبول الرواية، ومعنى ذلك: أن هذا الراوي شذ عن بقية الرواة وأخطأ في الرواية، طبعة: دار

طيبة. 37 انظر: مقدمة صحيح مسلم (1 / 15) ولكن علماء الرواية بما عندهم من سعة العلم ودقة الفهم والإحاطة بالمرويات ومعرفة الطرق والأسانيد، ويقارنون بينها، وفي ذلك يقول علي بن المديني رحمه الله وهو أحد أكابر العلماء المشتغلين بعلم علل الحديث: "أَلْ بَاب - يقصد الحديث - إِذَا لَمْ تُجْمَعِ طَرَقُهُمْ لِمَيْتَابَيْنَ خَطْوَهُ". يتبين لنا أن حكم العلماء على الحديث بأنه مقبول أو مردود ليس حكما عشوائيا أو انتقائيا، كما يخيل لبعض الناس - مع الأسف - بل هو حكم مستند إلى معايير وقواعد محكمة يشهد بدقتها وحياديتها وموضوعيتها كل من قرأ هذه القواعد بعين الإنصاف. بأن القواعد والمعايير التي وضعها علماء الحديث هي أدق القواعد وأجود المعايير التي يتم بها فحص الأخبار والحكم على الروايات، فأتحفوا علم التاريخ بقواعد لا تزال في أسسها وجوهرها محت رمة في الأوساط العلمية حتى يومنا هذا ". 39 41 ولا يقتصر نظر علماء الحديث إلى الأسانيد فقط، بل ينظرون كذلك إلى متون الأحاديث، ويوضحون مشكل معانيها، 42 40 يقصد: القاضي عياض المالكي المتوفى سنة (544 هـ) وكتابه هذا هو: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع. ما الذي يترتب على صحة الحديث؟ إذا صح الحديث فهو حجة في الدين، سواء كان متواترا أو آحادا، وسواء كان في العقائد أو الأحكام، ومما تستدعي الضرورة التنبيه إليه؛ أن القول بالتفريق بين العقائد والأحكام، قول مبتدع لا يعرف عن أحد من الصحابة والتابعين، وهو مصدر من مصادر التشريع كما بيناه في المبحث الأول وذكرنا الأدلة عليه. وإليك بعضا من كلام أهل العلم في ذلك: قال الشافعي رحمه الله: "أَجَمَ عَ النَّاسَ عَلَيَّ أَنْ مَنَ اسْتَبَانَ لَهُ سَنَاءُ عَن رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَمْ يَكُنْ لَهُ يَدُ عَهْلِ الْقَوْلِ أَحَدٌ مِّنَّا نَاسًا". وقال ابن البر رحمه الله: "وَأَجَمَ عَ أَهْلَ الْعِلْمِ مَنْ أَهْلُ أَلْفِ قَهْ وَالْأَثَرِ فِي جَمِيعِ الْأُمَمِ صَارْفِيمَا عَلِمْتَ؛ عَلِقَبُولِ خَبْرٍ أَوْ أَحَدٍ أَلْعَدَلِ